

الشركات غير الربحية في نظام الشركات السعودي الجديد

د/ جورج نبيل ميشيل

أستاذ القانون التجاري المساعد

مستخلص البحث:

تمثل الشركات غير الربحية شكلاً جديداً من أشكال الشركات أقره نظام الشركات السعودي الجديد، وهو نوع مستحدث من أشكال الشركات تقوم بدور اجتماعي بجانب الشركات التجارية، بما يعزز وظيفة رأس المال الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

فهذا النوع من الشركات غايته ليس تحقيق الربح، وإنما له أهداف أخرى أسمى؛ وهو تقديم خدمات اجتماعية، أو إنسانية، أو بيئية، أو صحية، أو تعليمية إلى غير ذلك.

إلا أن موضوع تنظيم هذا النوع من الشركات يثير عدة تساؤلات، منها الهدف من تنظيم هذه الشركة ضمن أحكام نظام الشركات، طالما أن نشاط هذه الشركات يمكن أن يقوم بها كيانات قانونية أخرى كالجمعيات؟، كذلك مدى

ونظراً لحدائثة ظهور هذا النوع من الشركات في النظام السعودي، وعدم سبق تناولها بالبحث من قبل، الأمر الذي جعله موضوعاً جديراً بالدراسة، وسيتناول فيه الباحث التنظيم القانوني لهذه الشركة على ضوء نظام الشركات السعودي الجديد، بالمقارنة أحياناً بتنظيمها في بعض الدول العربية والأجنبية، وذلك من عدة جوانب أهمها: تعريف "الشركة غير الربحية" وطرق تأسيسها، وكيفية إدارتها، وانقضاؤها، وتصفياتها.

وانتهي البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تهدف الي تقديم معالجة قانونية أو تشريعية لأحكام الشركة في نظام الشركات الجديد، وما اتبعته قوانين الدول الأخرى، في ظل عدم إصدار اللوائح التنفيذية له إلى الآن.

الكلمات المفتاحية: أشكال الشركات، الشركات غير الربحية، نظام الشركات السعودي، القطاع غير الربحي.

Non-profit companies in the new Saudi corporate system

Abstract

Non-profit companies represent a new form of company approved by the new Saudi corporate law. It is an innovative type of company that plays a social role alongside commercial companies, thus enhancing the function of social capital in the Kingdom of Saudi Arabia.

This type of company is not intended to make a profit, but rather has other, higher goals. It is the provision of social, humanitarian, environmental, health or educational services, and so on.

However, the issue of regulating this type of company raises several questions, including the aim of regulating this company within the provisions of the Companies Law, as long as the activity of these companies can be conducted by other legal entities such as associations?

In view of the recent emergence of this type of company in the Saudi system, and the fact that it has not been previously dealt with in research before, which made it a subject worthy of study, in which the researcher will deal with the legal organization of this company in the light of the new Saudi companies system, in comparison sometimes with its organization in some Arab and foreign countries, from several aspects, the most important of which are: the definition of a "non-profit company", the methods of its establishment, the manner of its management, and its termination and liquidation.

The research concluded with a set of results and recommendations aimed at providing a legal or legislative treatment of the provisions of the company in the new corporate law, and what the laws of other countries have followed, considering the lack of issuance of its executive regulations so far.

Keywords:

corporate forms, non-profit companies, Saudi corporate system, non-profit sector.

مقدمة:

تمثل الشركات غير الربحية شكلاً جديداً من أشكال الشركات أقره نظام الشركات السعودي الجديد^(١)، إلا أن تنظيم هذه الشركات كان موجوداً من قبل في بعض التشريعات العربية^(٢)، والأجنبية^(٣)، وهو نوع مستحدث من أشكال الشركات تقوم بدور اجتماعي بجانب الشركات التجارية، بما يعزز وظيفة رأس المال الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

^(١) صدر نظام الشركات بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٢/١/١٤٤٣هـ، وقد حل هذا النظام محل نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١/٢٨/١٤٣٧هـ، ونظام الشركات المهنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧) وتاريخ ١/٢٦/١٤٤١هـ، ويكون نافذاً بعد (١٨٠) يوماً من تاريخ النشر.

^(٢) يُعدّ قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ أول القوانين العربية التي أجازت تأسيس شركات لا تهدف إلى تحقيق الربح، ثم صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٣١/٥/٢٠٠٧، وأخيراً قانون الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ١٤/١٢/٢٠١٠.

^(٣) يعد القانون الأمريكي النموذج الأبرز للقوانين التي نظمت الشركة غير الربحية، إذ تجيز قوانين بعض الولايات إنشاء مثل هذه الشركة. في حين لا تجيز قواعد قانون الشركات في إنجلترا، وكان آخرها قانون الشركات لعام ٢٠٠٦ إنشاء هذه الشركة. وكذلك الحال في القانون الفرنسي الذي لا يجيز إنشاء مثل هذه الشركة، لأن المادة (١٨٣٢) من القانون المدني الفرنسي المعدلة بمقتضى قانون ٧٨-٩ الصادر في ٤/١/١٠٧٨م، قررت صراحة بأن الغاية من تأسيس الشركة تحقيق الربح أو تحقيق وفر اقتصادي. ويجيز القانون المذكور ممارسة النشاطات غير الربحية من قبل تنظيمات أخرى، مثال ذلك الجمعية وفقاً لما قرره القانون الصادر في ١/٧/١٩٠١.

ويأتي تنظيم هذ النوع من الشركات إدراكًا من المنظم السعودي بأهمية هذه الشركات، وبما يمكن أن تؤديه دور مهم في خدمة المجتمع، وتحسين المناخ الاقتصادي بوجه عام، حيث يشكّل القطاع غير الربحي السعودي اليوم فرصة اقتصادية كامنة للنمو والتنمية والاستثمار، بعد أن ظل لفترات طويلة قطاعًا اقتصاديًا غير مفعّل بشكل كامل. ويعتبر القطاع غير الربحي فرصة غير مستغلة حتى الآن للقطاع المصرفي. حيث تجاوز القطاع غير الربحي، كشريك تنموي محلي، مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-١٩ بنجاح، مع معدلات مخاطرة عند أدنى مستوى تاريخي، ومائة مائة ضخمة تشكل أصولاً بأكثر من ربع ترليون ريال، وإيرادات سنوية بقيمة (٨) مليار ريال ونفقات سنوية قدرها (٧.٥) بنهاية عام ٢٠١٩ م^(١).

ولما يتمتع هذا القطاع بدور محوري في رؤية المملكة 2030 م، وتُعلّق الآمال على مساهمته التنموية والاقتصادية مما يفتح المجال لآفاق نمو واسعة، وتمهد لمنظومة تشريعية ورقابية مُحكمة، أصدر المنظم السعودي تنظيمًا للشركات غير الربحية في نظام الشركات الجديد، حيث من المتوقع أن تساهم هذه الحلول التشريعية المبتكرة في زيادة حجم السيولة في القطاع غير الربحي بالمملكة.

وجاءت الشركة غير الربحية ككيان حديث التنظيم تتخذ شكل الشركة، لكنها في ذات الوقت تختلف عنها في الموضوع والغاية والهدف. ويتمثل موضوعها بتقديم الخدمات لمختلف شرائح المواطنين وفئات المجتمع المدني في جميع المجالات الاجتماعية والصحية والبيئية والأدبية والفنية والعلمية والرياضية وغيرها، دون أن تسعى إلى تحقيق الربح، أو أن تسعى إلى زيادة ثروة الشركاء والمساهمين فيها من خلال ممارستها لأنشطتها وأعمالها.

ففي الواقع بدأت هذه الشركات في جذب الانتباه، على الرغم من كونها حديثة النشأة، إلا أن ذلك يعد طبيعيًا في وقت كانت تسود فيه نظرية الربح في جميع الأعمال التجارية، وتطغي المادية على الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية، إلا أن هذه الشركات بدأت تطفو على الساحة القانونية لتلعب دورًا هامًا في المجتمعات الحديثة.

^(١) تقرير (الشمول المالي للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية) مقدم من مؤسسة الملك خالد، ٢٠٢١، ص ٢.

جدير بالذكر إن مصطلح "غير الربحية" ليس شكلاً للشركة، إنما يكمن في غرضها، فالشركة قد تتخذ أي شكل من أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة أو شركة المساهمة المبسطة، وليس لها اتخاذ أي شكل آخر^(١).

كما تمر مراحل تأسيس الشركة غير الربحية، بإجراءات مشابهة لتأسيس الشركات الأخرى التي تهدف إلى تحقيق الربح، كما أنها تكتسب الشخصية الاعتبارية، مع ما يترتب على ذلك من آثار.

أهمية البحث:

أولى البحث اهتماماً بالشركة غير الربحية، نظراً لحدوثها في النظام السعودي، وذلك بتبيان ماهيتها، خصائصها، وبيان الشروط القانونية لتأسيسها، وبيان أهم الأحكام والآثار القانونية التي ترتب على تأسيس هذا النوع من الشركات، وصولاً إلى انقضاءها، وتصفيتها، وكذلك تحليل موقف النظام السعودي من هذه الشركات.

إشكالية البحث:

واجهت البحث في تناوله لموضوع الشركة غير الربحية في نظام الشركات السعودي الجديد، العديد من مشكلات وتحديات، نوردتها فيما يلي:

١- مدى كفاية الأحكام التي قررها المنظم السعودي لتنظيم هذه الشركة، حيث خصص لها أحكاماً في نظام الشركات الجديد نظمت مختلف شؤونها، وسيتبين لاحقاً أن هذه الأحكام لم تبين سوى خصائص هذه الشركة وأحكامها الأساسية فقط، ومن ثم فغن هذا التنظيم يتسم بالإيجاز، الأمر الي قد يثير العديد من التساؤلات عن الأحكام الواجبة التطبيق على بعض المسائل الأخرى المتعلقة بهذه الشركة.

(١) المادة (١٨٥) من نظام الشركات السعودي الجديد.

- ٢- حادثة تنظيم هذا النوع من الشركات بالمملكة، كان له أثر كبير في إشكالية عدم توفر المراجع والأبحاث الخاصة بهذا النوع من الشركات، خاصة المراجع العربية نظرًا لعدم تنظيم هذا النوع من الشركات في العديد من الدول العربية.
- ٣- عدم صدور اللوائح التنفيذية لنظام الشركات السعودي، على الرغم من قيام وزارة التجارة وهيئة سوق المال بالمملكة بطرح مشروع اللوائح التنفيذية لهذا النظام لأخذ الرأي المجتمعي، إلا أننا لا نستطيع الاعتماد عليها بصفة نهائية.
- ٤- عدم وجود تجارب عملية خاصة بهذا النوع من الشركات في المملكة.
- ٥- عدم وجود سوابق أو أحكام قضائية لهذا النوع من الشركات، نظرًا لتنظيمها في المملكة لأول مرة.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي وذلك بتحليل النصوص التي تنظم هذه الشركة في نظام الشركات السعودي الجديد، فضلاً عن إجراء بعض المقارنات بالأحكام التي تنظم هذه الشركة في بعض القوانين والتشريعات العربية والأجنبية.

خطة البحث:

على ضوء ما سبق، نقسم الدراسة على ثلاثة مباحث، وذلك وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: ماهية الشركات غير الربحية

المبحث الثاني: عضوية وإدارة الشركة غير الربحية والرقابة عليها

المبحث الثالث: انقضاء الشركة غير الربحية وتصفياتها

المبحث الأول

ماهية الشركات غير الربحية

تمهيد وتقسيم

تعتبر الشركات الغير ربحية أكثر تعقيداً من الشركات الربحية، لأنها ستشارك القطاع العام والخاص في عملية التنمية. والخدمة المجتمعية.

وتنظم بعض التشريعات المقارنة – ومن بينها نظام الشركات السعودي الجديد – أحكام الشركة غير الربحية في قوانين وأنظمة الشركات التجارية؛ حيث من المعروف إنَّ من أهم خصائص الشركة التجارية هو سعيها الدائم إلى تحقيق الربح، وإثراء المساهمين والشركاء فيها. ويُعدّ معالجة أحكام الشركات غير الربحية ضمن نصوص الشركات التي تهدف على تحقيق الربح خروجاً على النمط التقليدي في معالجة أحكام الشركات التجارية وتقرير سعيها إلى الربح، وإدارة رأسمالها من خلال نشاطاتها وأعمالها التجارية، وذلك بإضافة نوع مستحدث من الشركات يتميز بأهدافه ووسائله عن الشركات الأخرى، وإن كان يتفق معها بالشكل؛ حيث تتخذ الشركة غير الربحية شكل أو أكثر من أشكال الشركات في نظام الشركات السعودي المشار إليه.

ونظراً لحدائثة تنظيم الشركات غير الربحية في النظام السعودي، كان لابد من التعرف على ماهية هذه الشركة، وذلك من خلال تعريفها وتحديد أركانها، وبيان أهدافها وخصائصها، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف وأركان الشركة غير الربحية.

المطلب الثاني: خصائص الشركة غير الربحية.

المطلب الأول

تعريف الشركة غير الربحية وأركانها

أولاً: تعريف الشركة غير الربحية:

على خلاف بعض التشريعات التي أخذت بالشركات غير الربحية، ولم تضع أي تعريف^(١)، عرف المنظم السعودي في نظام الشركات السعودي الجديد، الشركة غير الربحية - وهو يقسمها إلى نوعين - بأنها^(٢):

النوع الأول: الشركة غير الربحية العامة: وتُعرف بأنها شركة تتخذ شكل شركة المساهمة وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، وتتفق الأرباح المتحققة من ممارسة نشاطها في أي من المصارف والمجالات غير الربحية العامة التي تهدف حصر إلى خدمة المجتمع بعمومه.

والنوع الثاني: الشركة غير الربحية الخاصة: وهي شركة تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة أو شركة المساهمة المبسطة وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، وتتفق الأرباح المتحققة من ممارسة نشاطها في أي من المصارف والمجالات غير الربحية

وبناءً عليه قد سيقّت عدة تعريفات للشركة غير الربحية، فد تم تعريفها بأنها شركة تمارس أنشطة بغية تحقيق أهداف أخرى غير الربح، أو أنها شركة تباشر أنشطة كعمليات الإنتاج وتقديم الخدمات دون أن يقصد منها تحقيق الأرباح، وعلى فرض تحققها فإنها تكون لتحقيق أهداف الشركة وليس لتوزيعها على الشركاء^(٣).

(١) من ضمن هذه التشريعات، القانون الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية، كذلك قانون الشركات غير الهادفة للربح الكندي الصادر عام ١٩٩٤.

(٢) المادة (١٨٥) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٣) د. خليل فيكتور تادرس، الجوانب القانونية للشركات غير الهادفة للربح "دراسة مقارنة" بحث مقدم لمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (٨)، السنة الثانية، ديسمبر ٢٠١٤، ص ٤٠.

ومن ضمن التعريفات الرائجة للشركات غير الربحية، تم تعريفها بأنها: "تلك الشركات التي يمنع عليها توزيع صافي أرباحها للأشخاص الذي يسيطرون عليها مثل أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو المساهمين"^(١).

ونستنتج من التعريف السابق، أن الشركات غير الربحية غير ممنوعة من تحقيق الأرباح، فالحظر يتعلق بتوزيع هذه الأرباح وليس بتحقيقها.

ومن جميع ما سبق، فإنه يمكن تعريف الشركة غير الربحية بأنها شركة تؤسس وفقاً لنظام الشركات، وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء أو المساهمين المكونين لها كأبي شركة أخرى، ولا تهدف إلى تحقيق الربح، وإن حققت أي عوائد فلا يجوز توزيعها على الشركاء أو المساهمين فيها، كما يحظر عليها طرح أسهمها للاكتتاب العام. وهدفها تقديم خدمة، أو نشاط اقتصادي، أو اجتماعي، أو ثقافي، أو صحي، أو تموي، أو غيرها من الخدمات المجتمعية.

لكن الشركاء أو المساهمين في هذه الشركة لم يضعوا في اعتبارهم عند تأسيسها تحقيق الربح وإنما تحقيق أهداف اجتماعية تنموية تستهدف مختلف فئات وأفراد المجتمع، الأمر الذي يجعلها تتمتع بخصائص تميزها عن باقي الشركات التي تستهدف تحقيق الربح.

ثانياً: أركان الشركة غير الربحية:

لما كانت الشركة غير الربحية لا تختلف عن باقي الشركات التي نص عليها النظام، إلا في عدم سعيها إلى تحقيق الربح، فإنه من المنطقي أن يتوافر فيها من أركان ما يُشترط في باقي الشركات، وذلك من أركان موضوعية عامة، حيث يشترط في صحة التراضي أن يكون صادراً عن ذي أهلية، وخالياً من العيوب، ومحل وسبب الشركة، الذي هو بالطبع ليس تحقيق الربح. كذلك يلزم توافر الأركان الموضوعية الخاصة، من حيث تعدد الشركاء، وركني تقديم الحصص، ونية المشاركة، إلا إذا تأسست من شخص واحد.

(١) د. فهد على الزميع، ود. محمد إبراهيم الوسمي، الشركات غير الربحية، دراسة تحليلية مقارنة، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد (٦١)، ديسمبر ٢٠١٦. ص ٨٦١.

الشركات غير الربحية في نظام الشركات السعودي الجديد

جورج نبيل ميشيل

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

وبالإضافة إلى الشروط الموضوعية العامة والخاصة، السالفة الذكر، يجب توافر الشروط الشكلية لتكوين الشركة غير الربحية.

فبادئ ذي بدء يتعين أن يكون عقد الشركة أو نظامها الأساس، وأي تعديل يطرأ عليه، مكتوباً، وإلا كان العقد أو النظام الأساس أو التعديل باطلاً، ويكون تأسيس الشركة أو تعديل عقد تأسيسها أو نظامها الأساس بعد استيفاء ما يلزم من متطلبات وفق ما ينص عليه النظام واللوائح .

كما يجب أن يُقيد المؤسسون، أو الشركاء، أو مديرو الشركة، أو أعضاء مجلس إدارتها -بحسب الأحوال- عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس وما يطرأ عليه من تعديل لدى السجل التجاري، ويشهر السجل التجاري ما يلزم من بيانات أو وثائق وفقاً لأحكام النظام واللوائح. ويكون من تسبب من هؤلاء في عدم قيد الوثائق لدى السجل التجاري؛ مسؤولاً بالتضامن عن التعويض عن الضرر الذي يصيب الشركة، أو الشركاء، أو المساهمين، أو الغير جراء عدم القيد.

ويتاح للغير الاطلاع على البيانات والوثائق المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة، وتُعد البيانات والوثائق المستخرجة من السجل التجاري حجة في مواجهة الشركة والغير.

ولا يجوز الاحتجاج على الغير بعقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس أو بأي تعديل عليه إلا بعد القيد لدى السجل التجاري، وإذا لم يُقيد بيانٌ أو أكثر فيكون وحده غير نافذ في مواجهة الغير^(١).

(١) المادة (٨) من نظام الشركات الجديد.

المطلب الثاني

خصائص الشركة غير الربحية

من خلال تعريف السابق للشركة غير الربحية، انتهينا إلى أنها شركة لا تسعى إلى تحقيق الربح، وأنها شركة تتخذ شكل الشركات المنصوص عليها في النظام، ويجب أن تتخذ اسماً مميزاً لها، وأخيراً أنها شركة ذات شخصية معنوية مستقلة.

أولاً: غرض الشركة:

من أهم الخصائص التي تتميز بها الشركة غير الربحية يكمن في هدفها وهو أنها لا تهدف لتحقيق الربح ولا تسعى إليه^(١).

ولأنَّ الشركة غير الربحية قد تم تنظيمها حديثاً في بعض الدول العربية^(٢)، فقد اعتمد بعض الفقه^(٣) معيار الربحية للتمييز بين الشركة التجارية وبين الجمعية الخيرية. فتحدثوا عن غاية الجمعيات الخيرية، وهو ما ينطبق تماماً على الشركة غير الربحية من حيث سعيها لتحقيق أغراض اجتماعية وثقافية وأدبية وعلمية وبيئية وصحية دون أن تسعى إلى جني الأرباح من وراء أعمالها.

وتسعى الشركة غير الربحية لتقديم مختلف الخدمات للمواطنين دون أن تهدف إلى تحقيق الأرباح، ولا يعني ذلك أنه لا يجوز لها أن تمارس أعمال تعود عليها بأرباح وعوائد مالية؛ إنما يجوز لها ذلك شريطة أن تخصص هذه الأموال في أعمالها الخيرية وأنشطتها المجتمعية ولا تُوزَّع على المساهمين في الشركة بأي شكل من الأشكال سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك يحظر عليها طرح أسهماً للاكتتاب العام.

(١) طارق عبد الرحمن كميل، تمييز الشركة غير الربحية عن الأنظمة القانونية المشابهة لها "دراسة مقارنة" بحث مقدم لمجلة

جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٧، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠، ص ٣٥٥.

(٢) ومن هذه الدول: الكويت والأردن وفلسطين، ومؤخراً المملكة العربية السعودية.

(٣) عزيز العكيلي، الوسيط في الشركات التجارية- دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة دار الثقافة للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠١٢، ص ٤٦.

الشركات غير الربحية في نظام الشركات السعودي الجديد

جورج نبيل ميشيل

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

وهذا ما أكده المنظم السعودي في نظام الشركات الجديد^(١). إلا أنه يجوز لها أن تحصل على عوائد نقدية أو عينية مقابل أعمالها ومنتجاتها وخدماتها، وأن تمارس أي نشاط مشروع يمكنها من تحقيق أرباح تنفقها في المصارف والمجالات المنصوص عليها في عقد تأسيسها أو نظامها الأساس^(٢).

وحدد مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المقدم من وزارة التجارة مصارف ومجالات الشركة غير الربحية، حيث نصت على أنه: " تشمل المصارف والمجالات غير الربحية العامة التي يشترط النص عليها أو أيًا منها في النظام الأساس للشركة غير الربحية العامة الآتي:

١- الشؤون الصحية وعلاج المرضى.

٢- برامج مكافحة الفقر وتقديم الإعانة إلى المحتاجين من الأطفال والشباب وكبار السن والأيتام والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم ومن يعانون ضائقة مالية وغيرهم من مستحقي الإعانة.

٣- برامج التدخل المبكر للأطفال، وعلاج الاضطرابات النمائية وصعوبات التعلم.

٤- برامج العناية بالأسرة.

٥- برامج ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٦- حماية البيئة والحياة الفطرية وتطويرهما.

٧- الآداب، والفنون، والثقافة، والتراث، والسياحة، وأنشطتها.

٨- الأنشطة الرياضية.

٩- صيانة المستشفيات والمرافق والمنشآت العامة.

(١) المادة (١٨٥) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٢) المادة (٢/١٨٦) من نظام الشركات السعودي الجديد.

١٠- الأوقاف.

١١- دعم ورعاية الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع.

١٢- المواطنة وتنمية المجتمع.

١٣- الأنشطة الدينية.

أي مصارف ومجالات غير ربحية عامة أخرى تحددها الوزارة بالتنسيق مع المركز الوطني لتطوير القطاع غير الربحي" (١).

وفي كندا، ينص أحد نماذج عقود الشركات غير الهادفة للربح على أن الشركة تهدف إلى تحقيق أغراض الشراء والإيجار والرهن والبيع والتنازل عن الأموال، في الحالات التي تكون هذه الأعمال ضرورية ولازمة لتحقيق أغراضها، وأن الشركة لا يجوز أن تعمل في مجال التجارة والمضاربة، وأنها تستخدم أموالها لتحقيق أغراضها والارتقاء بأهدافها التي أنشئت من أجلها (٢).

ثانياً: تتخذ شكل الشركات المنصوص عليها في النظام:

نص نظام الشركات السعودي الجديد (٣) أن الشركة غير الربحية العامة هي شركة التي تتخذ شكل شركة المساهمة وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، وتتفق الأرباح المتحققة من ممارسة نشاطها في أي من المصارف والمجالات غير الربحية العامة التي تهدف حصراً إلى خدمة المجتمع بعمومه. والشركة غير الربحية الخاصة هي شركة تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة أو شركة المساهمة المبسطة وليس لها اتخاذ أي شكل آخر، وتتفق الأرباح المتحققة من ممارسة نشاطها في أي من المصارف والمجالات غير الربحية.

(١) المادة (٧٢) من مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي الجديد.

(٢) د. خليل فيكتور، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٣) المادة (١٨٥) من نظام الشركات السعودي الجديد.

وهذا يعني أن الشركة غير الربحية - بنوعيتها - لها تتخذ أحد أشكال الشركات التي حددها المنظم السعودي، حيث يمكن أن تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة أو شركة المساهمة المبسطة.

ثالثاً: اسم الشركة:

ألزم المنظم السعودي في المادة (٥) من النظام أن يكون لكل شركة اسم تجاري باللغة العربية أو بلغة أخرى^(١)، ويجوز أن يكون الاسم مشتقاً من غرضها، أو اسماً مميزاً، أو اسم واحد، أو أكثر من الشركاء أو المساهمين فيها الحاليين أو السابقين، أو منها معاً، مع مراعاة ألا يكون مخالفاً لنظام الأسماء التجارية والأنظمة الأخرى واللوائح المعمول بها في المملكة. كما يجب الحصول على موافقة الشريك أو المساهم، أو ورثته إذا توفي ولم يوافق، وذلك في الحالة التي يشتمل فيها الاسم التجاري على أي من أسماء الشركاء أو المساهمين السابقين في الشركة. كذلك يجب أن يقترن بالاسم التجاري ما يبين شكل الشركة.

^(١) نرى أن هناك تعارضاً في هذا الشأن بين ما جاء في نظام الشركات الجديد، وبين ما جاء بنظام الأسماء التجارية السعودي، حيث أجاز نظام الشركات الجديد أن يكون اسم الشركة بأي لغة أخرى، على أن يراعى في ذلك ألا يكون مخالفاً لنظام الأسماء التجارية والأنظمة الأخرى المعمول بها في المملكة، في حين أن النص الوارد بنظام الأسماء التجارية حظر على كافة الشركات اتخاذ اسم غير عربي لها، واكتفى بإجازة أن يكون الاسم المشتمل على ألفاظ عربية أو معربة، ومنع أن يشتمل الاسم على كلمات غير عربية، عدا ما استثناه من شركات حسب ما ورد بالنظام، بناء على ما سبق على المنظم السعودي إزالة هذا التعارض، وذلك بإجراء تعديل على نظام الأسماء التجارية بما يتفق وأحكام نظام الشركات الجديد.

رابعاً: أرباح الشركة:

أوجب النظام على الشركة غير الربحية أن تتفق الأرباح المتحققة من ممارسة أنشطتها في المصارف والمجالات المنصوص عليها في عقد تأسيسها أو نظامها الأساس. ويجوز لها أن تخصص بعض أرباحها لتنمية استثماراتها والتوسع في أعمالها وفق ما تحدده اللوائح^(١).

كما يحظر عليها توزيع أي من أرباحها على أي من أعضائها، أو مديريها، أو أعضاء مجلس إدارتها، أو عاملها، ما لم يكن مشمولاً بمصارف ومجالات الشركة، على ألا تتجاوز نسبة (١٠%) من إجمالي الأرباح^(٢).

وأجاز المنظم في مشروع اللائحة التنفيذية المقدم من وزارة التجارة، النص في نظام الشركة الأساس على تجنيب نسبة معينة من الأرباح لتنمية استثماراتها أو التوسع في أعمالها، على ألا تتجاوز نسبة (٣٠%) من إجمالي الأرباح، ولا تدخل في رأس مالها^(٣).

ويجوز للشركة غير الربحية أن تدفع مكافآت أو أي مزايا أخرى معقولة لمديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو عاملها لقاء الخدمات والأعمال التي يقدمونها إلى الشركة.

خامساً: تمتع الشركة بشخصية اعتبارية مستقلة:

تبدأ الشخصية الاعتبارية للشركة، بحسب ما جاء في المادة (١/٩) من نظام الشركات الجديد بعد قيدها لدى السجل التجاري. وبناءً على ذلك فإن بداية الشخصية الاعتبارية الكاملة للشركة، ووجودها القانوني

(١) المادة (١٩٤) من نظام الشركات الجديد.

(٢) المادة (٧٥) من مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الجديد.

(٣) المادة (٧٤) من مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الجديد.

الشركات غير الربحية في نظام الشركات السعودي الجديد

جورج نبيل ميشيل

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

يكون بعد تسجيلها وقيدها في السجل التجاري، ولا يكون ذلك إلا بعد تأسيس الشركة وتكامل أركانها. وفي حالة عدم استيفاء إجراءات التسجيل وفقاً لأحكام النظام، فلا يمكن القول بالوجود القانوني للشركة، وشخصيتها الاعتبارية، وإذا كان عدم استيفاء إجراءات التسجيل، يعدم الوجود القانوني للشركة، فإنه لا يعدم الوجود الفعلي لها، حيث تعد الشركة موجودة واقعياً (شركة فعلية) لحين الحكم ببطلانها.

وتثبت للشركة الشخصية الاعتبارية الكاملة بعد قيدها في السجل التجاري، ولا يكون ذلك إلا بعد تأسيس الشركة وتكامل أركانها، وإتمام عملية التأسيس بشكل كامل، وتظل الشركة متمتعة بالشخصية الاعتبارية أثناء حياتها، وحتى تنقضي بأحد الأسباب الموجبة لانقضائها. وقد يثبت للشركة أيضاً الشخصية الاعتبارية الناقصة، ويكون ذلك أثناء فترة تأسيسها أو تصفيتها وذلك للضرورة اللازمة لها لإتمام أعمالها أثناء هذه الفترة لحماية الغير أو دائني الشركة من شيوخ مال الشركة، وكذلك لحماية الشركة في حالة كونها دائنة للغير، على أن تكتمل هذه الشخصية عند قيامها أو تنقضي عند الانتهاء من تصفية الشركة وحلها^(١).

كما يترتب على قيد الشركة لدى السجل التجاري، انتقال جميع العقود والأعمال التي أجراها المؤسسون لحسابها إلى ذمتها وتحمل الشركة جميع المصروفات التي أنفقوها في سبيل تأسيس الشركة .

على أنه إذا لم تستوفَ إجراءات تأسيس الشركة على النحو المبين في النظام، يكون الأشخاص الذين تعاملوا أو تصرفوا باسم الشركة أو لحسابها مسؤولين شخصياً في جميع أموالهم وبالتضامن في مواجهة الغير عن الأفعال والتصرفات التي صدرت عنهم خلال مدة التأسيس .

(١) د. عدنان بن صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، الطبعة الخامسة، مكتبة جرير، ١٤٤٤هـ، ص

ويترتب على اكتساب الشركة للشخصية الاعتبارية أن تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الشخص الطبيعي فيما عدا تلك الملازمة له، وتتمتع بالعديد من المزايا التي تنعكس على الشركة والشركاء والغير، فالاعتراف للشركة بالشخصية الاعتبارية يجعل منها شخصاً قانونياً مستقلاً بذاته، له ذمة مالية مستقلة، ويكون له موطن واسم وجنسية وأهلية قانونية في حدود الغرض الذي أنشئ من أجله.

فيكون للشركة حق التملك والتصرف، وحق التعاقد، وأن تكون دائنة ومدينة، وجميع الحقوق بالقدر الالزم لتحقيق أغراضها العامة والخاصة وفق القانون وعقد تأسيسها، وتمارس الشركة غير الربحية التصرفات القانونية الجائزة وفقاً لأهلية الأداء التي تتمتع بها، مقيدة في ذلك بنصوص النظام، ونظامها الأساس، وبالتالي فإن أهلية الشركة غير الربحية تخولها ممارسة الأنشطة الخاصة التي حددها النظام واللائحة، دون ممارسة أي نشاط يخرج عن هذا النطاق.

المبحث الثاني

عضوية وإدارة الشركة غير الربحية والرقابة عليها

تمهيد وتقسيم

يتولى إدارة الشركة غير الهادفة للربح مدير أو أكثر أو مجلس إدارة، حسب الشكل الذي تتخذه الشركة، لذا يلزم تعيين أو انتخاب من يباشر مهمة إدارة هذه الشركة، ويكون لمن تكون له الإدارة أن يزاول جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها غير الربحية، وذلك في حدود ما نص عليه النظام أو عقدها، أو قرارات الجمعية العامة.

وعلى جانب آخر، وضماناً لتحقيق هدف الشركة غير الربحية الذي أنشئت من أجله، فإنها تخضع للرقابة والإشراف والتفتيش على أعمالها والدفاتر التي تمسكها، إذا كان لتلك الإجراءات مقتضى.

بناءً على ما سبق، نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة المطالب، على النحو التالي:

المطلب الأول: فئات العضوية في الشركات غير الربحية

المطلب الثاني: إدارة الشركات غير الربحية

المطلب الثالث: الرقابة على الشركات غير الربحية

المطلب الأول

فئات العضوية في الشركات غير الربحية

نص نظام الشركات السعودي الجديد أن يكون كل شريك أو مساهم في الشركة غير الربحية عضواً فيها^(١)، كما أجاز النظام أن ينص في عقد تأسيس الشركة غير الربحية أو نظامها الأساسي على تحديد فئات وشروط وأحكام العضوية فيها، وتحديد صلاحيات فئات العضوية والموضوعات التي يلزم لها الحصول على موافقة الجمعية الخاصة بأعضاء الشركة والنصاب اللازم لذلك، ويشمل ذلك حق الرقابة على المدير أو مجلس الإدارة والتحقق من إنفاق أرباح الشركة على تحقيق أهدافها في المصارف والمجالات المنصوص عليها في عقد تأسيسها أو نظامها الأساس.

ويجوز أن ينص في عقد تأسيس الشركة غير الربحية أو نظامها الأساسي على منح فئة معينة من الأعضاء الحق في التصويت على قرارات الشركة في جمعية خاصة، ومنح فئة معينة من الأعضاء الحق في تعيين واحد أو أكثر من مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة، وفي هذه الحالة لا يجوز عزله إلا من قبل الفئة التي عينته، كما أجاز المنظم أن ينص في عقد تأسيس الشركة غير الربحية أو نظامها الأساسي على إصدار شهادات عضوية تكون غير قابلة للتداول، واستثناء من ذلك، يجوز النص على تنازل عضو الشركة غير الربحية الخاصة عن عضويته.

كما أجاز المنظم أن ينص في عقد تأسيس الشركة غير الربحية أو نظامها الأساسي على اشتراط دفع رسوم سنوية أو مساهمات نقدية أو عينية على فئة أو أكثر من فئات عضوية الشركة غير الربحية، واشتراط تقديم عمل أو خدمة للشركة للحصول على عضويتها^(٢).

وتجدر الإشارة أنه يحق للوزارة المختصة تنظيم الجوانب المتعلقة بالعضوية في الشركات غير الربحية^(١).

(١) المادة (١/١٨٨) من نظام الشركات الجديد.

(٢) المادة (٢/١٨٨) من نظام الشركات الجديد.

الشركات غير الربحية في نظام الشركات السعودي الجديد

جورج نبيل ميشيل

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

وأوضح نظام الشركات السالف الذكر أن الشركة غير الربحية تكون ملزمة بقيد بيانات الأعضاء في سجل خاص تعده الشركة غير الربحية لهذا الغرض، وكذلك تزويد السجل التجاري ببيانات السجل، وأي تعديل يطرأ عليه خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ قيد الشركة لدى السجل التجاري أو من تاريخ التعديل بحسب الأحوال^(٢).

وقد وضع مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي الجديد المقدم من وزارة التجارة الأحكام المتعلقة بفئات العضوية في الشركات غير الربحية^(١). حيث يكون لكل عضو في الشركة عدد من الأصوات يعادل عدد الحصص أو الأسهم التي يملكها في رأس المال، وذلك دون الإخلال بأحكام العضوية وفئاتها المقررة في النظام.

كما يجوز للشركة غير الربحية إصدار شهادة عضوية لكل شريك أو مساهم فيها، على أن يراعى

الآتي:

- ١- تقديم العضو حصة في رأس مال الشركة.
- ٢- أن تكون الحقوق والامتيازات المخصصة لفئة العضوية متناسبة مع عدد الحصص أو الأسهم التي يملكها العضو.
- ٣- يجوز للشركة غير الربحية إصدار شهادة عضوية لمن يقدم رسوم سنوية أو مساهمات نقدية أو عينية لا تدخل في رأس مال، ولا يكون لهذه الفئة من العضوية حقوق تصويت في الجمعيات.
- ٤- يجوز لشركة المساهمة غير الربحية العامة إصدار شهادة عضوية للواهب أو الوصي أو الوافد -حسب الأحوال- إذا تقدم بطلب الحصول على عضوية بالشركة، ومع ذلك لا يجوز للشركة قرار يؤثر على شروط الهبة أو الوصية أو الوقف، إلا بموافقة مقدميها في جمعية خاصة بهم، على أن يراعى الضوابط الآتية:

(١) المادة (١٩١) من نظام الشركات الجديد.

(٢) المادة (٧٣) من مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الشركات السعودي الجديد.

- أ. عدم احتساب الهيئة أو الوصية أو الوقف في رأس مال الشركة.
- ب. أن تخصص الشركة فئة عضوية خاصة لمقدمي الهبات أو الوصايا أو الأوقاف، ولا تحتسب هذه العضوية في نصاب عقد الجمعيات العامة ونصاب صدور قراراتها.
- ج. يكون للعضوية المشار إليها بالفقرة (٢) من هذه الفقرة حق الرقابة والإشراف على أعمال الإدارة والتصرفات فيما يتعلق بالهبة أو الوصية أو الوقف المصدرة عنها العضوية.
- وتقيد الشركة بالسجل الخاص المشار إليه في المادة (١٩٢) من النظام أسماء الأعضاء من الشركاء أو المساهمين، والأعضاء الآخرين مقدمي الرسوم السنوية، أو المساهمات النقدية، أو العينية، أو الهبات، أو الوصايا، أو الأوقاف، وجنسياتهم وبياناتهم وأماكن إقامتهم ومهنتهم، وشروط الواهب أو الموصي أو الواقف، وما يطرأ عليه من تعديلات.

المطلب الثاني

إدارة الشركة غير الربحية

من الثابت أن يتولى إدارة الشركة بصفة عامة مدير أو مديرون أو مجلس إدارة يضم عدداً من الأشخاص الطبيعيين، ويخضع هؤلاء في إدارتهم للشركة لرقابة وإشراف الشركاء الآخرين أو للجمعية العامة للمساهمين.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن نظام الشركات الجديد لم يفرد أي نصوص تنظم إدارة الشركات غير الربحية.

ولما كان المنظم السعودي قد أجاز للشركة عبر الربحية، أن تتخذ أي شكل من الأشكال المنصوص عليها في المادة (١٨٥) من النظام، فإنه يترتب على ذلك أن تخضع كل الشركة عبر هادفة للربح وحسب شكلها الذي اتخذته لذات القواعد المقررة في شأن الشركات من ذات الشكل، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للشركات غير الربحية.

أولاً: إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة غير الهادفة للربح:

يقوم بإدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة مدير أو أكثر، وإذا تعدد المديرين يجوز النص في عقد تأسيس الشركة على تكوين مجلس إدارة، ويعين العقد طريقة العمل بهذا المجلس والأغلبية التي تصدر بها القرارات، كما يجوز أن يكون المدير من بين الشركاء أو من غيرهم ووفقاً لنظام الشركات السعودي الجديد^(١)، يتولى إدارة الشركة مدير أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم، ويعين الشركاء المدير أو المديرين في عقد تأسيس الشركة أو في عقد مستقل، لمدة محددة أو غير محددة. ويجوز بقرار من الشركاء تكوين مجلس مديرين إذا تعددوا.

ويحدد عقد تأسيس الشركة أو قرار الشركاء طريقة إدارة الشركة، والأغلبية اللازمة لصدور القرارات عند تعيين أكثر من مدير أو تكوين مجلس مديرين^(٢). ويقوم المدير بتمثيل الشركة أمام القضاء وهيئات التحكيم والغير، وله تفويض الغير في بعض صلاحياته لمباشرة عمل أو أعمال معينة^(١).

(١) المادة (١٦٠) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٢) المادة (١٦١) من نظام الشركات السعودي الجديد.

ولا يسري في مواجهة الغير أي قرار يصدر بتعيين المدير أو بتغييره أو بتقييد سلطاته؛ إلا بعد قيده لدى السجل التجاري^(٢). ويجب على الشركة أن تلتزم بأعمال المدير التي تدخل في غرض الشركة.

واجاز النظام للشركاء عزل المدير أو المديرين، سواء أكانوا معينين في عقد تأسيس الشركة أم في عقد مستقل، وعلى الشركاء تعيين مدير أو أكثر خلفاً لمن تم عزلهم. وإذا كان المدير شريكاً في الشركة فلا يجوز له أن يشترك في التصويت على القرار المتعلق بعزله^(٣).

كما يجوز لشريك أو أكثر يمثلون (ربع) رأس مال الشركة على الأقل التقدم إلى الجهة القضائية المختصة بطلب عزل المدير أو المديرين^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن نظام الشركات السعودي لم يضع حداً أقصى لعدد المديرين في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، كما لم يبين الجهة التي تتولى تعيين المديرين إذا لم يتم تعيينهم بعقد تأسيس الشركة أو في عقد مستقل. وترتيباً على ذلك فإنه يجوز للشركاء اختيار أي عدد من المديرين لإدارة الشركة. ولا يشترط أن يكون العدد فردياً لاتخاذ القرارات، كما يجوز أن يعهد بالإدارة إلى جميع الشركاء، وهو أمر متصور في الحالات التي تتكون فيها الشركة من شريكين فقط أو ثلاثة شركاء، وإذا لم يعين من يعهد إليه بالإدارة فإن ذلك يوكل إلى الجمعية العمومية للشركاء.

(١) المادة (١/١٦٢) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٢) المادة (٢/١٦٢) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٣) المادة (١/١٦٤) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٤) المادة (١/١٦٧) من نظام الشركات السعودي الجديد.

ثانياً: إدارة الشركة المساهمة غير الهادفة للربح:

تتميز شركة المساهمة بوجود عدة هيئات بها للإدارة والإشراف فهناك مجلس الإدارة الذي يتولى إدارة الشركة لتحقيق الغرض الذي تكونت من أجله الشركة، وله في سبيل ذلك القيام بجميع التصرفات التي تتطلبها هذه الإدارة. وهناك الجمعية العامة العادية التي تجتمع مرة كل سنة على الأقل لمناقشة تقرير مجلس الإدارة واعتماده عن كل سنة مالية منتهية. وتوجد الجمعية العامة غير العادية بأغلبية معينة في بعض الحالات كما في حالة تعديل نظام الشركة. هذا بالإضافة إلى هيئة مراقبة الحسابات التي تتولى الرقابة على مالية الشركة والتحقق من حساباتها وحق المساهمين والجهة الإدارية المختصة في طلب إجراء التفتيش على الشركة، وحق الجهة المختصة في مباشرة تنفيذ أحكام نظام الشركات^(١).

وتعتبر الجمعية العامة لشركة المساهمة بوصفها مكونة من جميع المساهمين السلطة العليا في إدارة الشركة وفي توجيهها، ونظراً لكثرة عدد أعضاء الجمعية العامة يصعب من الناحية العملية تولى جميع مهام الإدارة بنفسها ولذلك فهي تلجأ إلى تعيين مجلس إدارة يتولى الإدارة اليومية للشركة بالإضافة إلى تعيين مراقبين لشئون الميزانية كما سبق القول.

(١) د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩٠١.

بناءً على ما سبق، يتولى إدارة شركة المساهمة ولو كانت غير هادفة للربح، إلى مجلس إدارة على ألا يقل عدد أعضائه عن (ثلاثة)^(١)، ولهذا المجلس ان يزاول جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً للغرض الذي أنشئت من أجله، وهو بالطبع غرض غير ربحي.

ويحق لكل مساهم ترشيح نفسه أو شخص آخر أو أكثر من المساهمين أو من غيرهم لعضوية مجلس إدارة شركة المساهمة.

ومن المهم أن نذكر أن نظام الشركات آنف الذكر منح الحق لفئة معينة من الأعضاء في تعيين واحد أو أكثر من مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة، وفي هذه الحالة لا يجوز عزله إلا من قبل الفئة التي عينته^(٢).

خلاصة القول، إنه لا يوجد اختلاف بين إدارة الشركة غير الربحية عن مثيلتها من ذات الشكل من الشركات الأخرى، في كيفية الإدارة وصدور القرارات وانعقاد الجمعية العامة.

المطلب الثالث

الرقابة والتفتيش على الشركة غير الربحية

لم يتضمن نظام الشركات السعودي الجديد – بخلاف بعض الأنظمة العربية الأخرى^(١) – نصوصاً تفصيلية فيما يخص الرقابة والتفتيش على الشركة غير الربحية، إلا أنه يوجد فقرات معدودة نظمت هذا

^(١) المادة (٢/١٦٤) من نظام الشركات السعودي الجديد.

^(٢) المادة (٢/١٨٨-د) من نظام الشركات السعودي الجديد.

الأمر^(٢)، حيث تم تحديد صلاحيات فئات العضوية في الشركة غير الربحية، والموضوعات التي يلزم لها الحصول على موافقة الجمعية الخاصة بأعضاء الشركة، والنصاب اللازم لذلك، ويشمل ذلك حق الرقابة على المدير أو مجلس الإدارة، والتحقق من إنفاق أرباح الشركة على تحقيق أهدافها في المصارف والمجالات المنصوص عليها في عقد تأسيسها أو نظامها الأساس.

أما بالنسبة للرقابة على توزيع أرباح الشركة غير الربحية، فألزم المنظم السعودي أن تُنفق الأرباح المتحققة من ممارسة أنشطتها في المصارف والمجالات المنصوص عليها في عقد تأسيسها أو نظامها الأساس. ويجوز للشركة أن تخصص بعض أرباحها لتنمية استثماراتها والتوسع في أعمالها وفق ما تحدده اللوائح.

كما يحظر على الشركة غير الربحية توزيع أي من أرباحها على أي من أعضاء الشركة، أو مديرها، أو أعضاء مجلس إدارتها، أو عاملها، ما لم يكن مشمولاً بمصارف ومجالات الشركة غير الربحية. وتحدد اللوائح الحد الأقصى لنسبة الأرباح التي يمكن توزيعها.

ويجوز للشركة أن تدفع مكافآت أو أي مزايا أخرى معقولة لمديرها أو أعضاء مجلس إدارتها أو عاملها لقاء الخدمات والأعمال التي يقدمونها إلى الشركة.

كما أجاز النظام لأي من أعضاء الشركة غير الربحية أن يرفع دعوى أمام الجهة القضائية المختصة نيابة عن الشركة لطلب استرداد أي أرباح توزع أو تصرف بالمخالفة لأحكام النظام.

^(١) مثل القانون الكويتي، والقانون الأردني.

^(٢) المادة (٢/١٨٨-ب) من نظام الشركات السعودي الجديد.

كما لا يجوز للدائن الشخصي لأي عضو في الشركة غير الربحية العامة أن يطلب التنفيذ على أسهم ذلك العضو أو على الحقوق التي تتصل بها.

وقد جرى العمل في التشريعات المختلفة على أن يتولى مراجع الحسابات مهمة مراجعة حسابات الشركة لما يكون له من معرفة وخبرة فنية في هذا الشأن، حيث تقوم الجمعية العامة بتعيينه، مع ضرورة توافر شروط معينة في من يقوم بهذه المهمة، ويكون للجمعية العامة حق عزله في أي وقت دون الإخلال بحقه في التعويض اذا وقع العزل في وقت غير لائق او لغير مبرر معقول، ويلتزم المراجع بتقديم تقرير سنوي للجمعية العامة عن أعمال الشركة، ويسأل المراقب عن الضرر الذي يصيب الشركة أو المساهمين أو الغير بسبب الأخطاء التي تقع منه في عمله، وفي حال تعدد المراجعين يكونون مسئولين بالتضامن عن ذلك، والى جانب المسؤولية المدنية يتعرض مراجع الحسابات للمسؤولية الجنائية متى ارتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في المواد (٢١١-٢١٣) من نظام الشركات الجديد.

وقد كشفت التجارب عن ضعف رقابة الجمعيات العامة للمساهمين وتصرفاتها عن أداء واجباتها بما ينبغي مما أدى الى سيطرة مجلس الادارة سيطرة تامة على شئون الشركة، كما كشفت أيضا عن ضعف رقابة مراجع الحسابات على أعمال الشركة حيث يكون مديناً بالفضل لرئيس مجلس الادارة الذي يقوم بتعيينه في الواقع حيث تكون موافقة الجمعية العامة على تعيينه مجرد اجراء شكلي لا أكثر. وبذلك لم يتبق الا نظام التفتيش من الجهة الادارية الذي يعد بمثابة الرقابة الحقيقية والفعالة على الشركات حيث تمت احاطته بجميع الضمانات التي تكمل حماية المساهمين وذوي الشأن، ولا يخفى أن التشريع وحده مهما أحكمت حلقاته

وضبطت قواعده ل يكفى لحماية مصالح المساهمين ما لم ينبعثوا هم انفسهم للدفاع عن حقوقهم وصيانتها من العبث، وعلى الرغم من أهمية نظام التفتيش على الشركة وما يوفره من حماية فعالة للمساهمين^(١).
ومما لا شك فيه أن أحد الأسباب التي أدت إلى إثارة حفيظة الجهات الرسمية، أو لنقل تفاعل حذر من عمل الشركات غير الربحية، هو طبيعة المؤسسين وعلاقاتهم ودرجات القرابة بينهم، والمبالغ التمويلية التي حصلت عليها عدد من هذه الشركات، وتوزيع الرواتب والمصاريف التشغيلية الأخرى^(٢).

^(١) د. محمد بن براك الفوزان. مرجع سابق. ص ٩٦.

^(٢) د. مصطفى كمال طه. الشركات التجارية: الاحكام العامة في الشركات. شركات الاشخاص. شركات الأموال. أنواع خاصة من الشركات. الاسكندرية. دار الجامعة الجديدة. ١٩٩٨. ص ٢٢.

المبحث الثالث

انقضاء الشركة غير الربحية وتصفياتها

تمهيد وتقسيم

قد تتعرض الشركة غير الربحية – كغيرها من الشركات – لبعض الظروف أو المعوقات أثناء ممارسة نشاطها، أو تنتهي المدة المحددة لها دون رغبة الشركاء أو المساهمين في تجديدها⁽¹⁾، أو تنقضي الشركة بإجماع الشركاء على حلها قبل انتهاء مدتها إلى غير ذلك من أسباب الانقضاء الواردة في نظام الشركات.

وفي الواقع لم يتعرض المنظم السعودي لانقضاء الشركات غير الربحية بنصوص خاصة، وهذا لا يعني أنها لا تتعرض للانقضاء؛ فهي شركة غيرها من الشركات، قد يحدث لها ما يوجب انقضاءها، وبالتالي تسري عليها الأسباب العامة لانقضاء الشركات الواردة في النظام، وكذلك الأسباب الخاصة بشركة المساهمة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة، حسب الشكل الذي تتخذه الشركة غير الربحية .

وعليه، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ نتناول في الأول طرق انقضاء الشركة غير الربحية، ثم نتناول في الثاني للآثار المترتبة على انقضاء الشركة غير الربحية، وذلك وفقاً للتفصيل التالي:

(1) د. خليل فيكتور، مرجع سابق. ص ٨٣.

المطلب الأول

طرق انقضاء الشركة غير الربحية

لا ريب في أنه تسري على انقضاء الشركة غير الربحية، الأحكام العامة لانقضاء الشركة الواردة في الباب الثاني عشر من نظام الشركات الجديد، حيث نص النظام على أن^(١): مع مراعاة أسباب الانقضاء الخاصة بكل شكل من أشكال الشركات، تنقضي الشركة لأحد الأسباب الآتية:

أ- انتهاء المدة المحددة لها -إذا كانت محددة المدة- ما لم تمدد وفقاً لأحكام النظام.

ب- اتفاق الشركاء أو المساهمين على حلها.

ج- صدور حكم قضائي نهائي بحلّها أو بطلانها.

بيد أنه أهم ما نود الإشارة إليه، ويفضي إلى انقضاء الشركة غير الربحية؛ هو اندماجها مع أو في غيرها، باعتبار أن الاندماج يفضي إلى انقضاء الشخصية الاعتبارية والوجود القانوني للشركة المندمجة أو للشركات الممتزجة معاً.

فالاندماج بين الشركان يعتبر أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى انقضاء الشخصية الاعتبارية للشركة، فإنه قد يفضي إلى انقضاء الشركة غير الربحية.

وأجاز المنظم السعودي لجميع الشركات التي تؤسس وفقاً لهذا النظام أن تقوم بالاندماج مع أو في غيرها، وذلك على خلاف المشرع الكويتي الذي نص على أنه لا يجوز للشركة الاندماج في غيرها من

^(١) المادة (٢٤٣) من نظام الشركات السعودي الجديد.

الشركات ما لم تكن شركة لا تهدف إلى تحقيق الربح^(١). وهو ما مفاده أنه لا يجوز أن يقع الاندماج بين شركة غير هادفة للربح وأخرى تبغيه وتسعى إليه^(٢).

إلا أن الوضع مختلف في نظام الشركات السعودي، حيث أجاز المنظم لجميع الشركات – كما سبق القول – أن تندمج مع أو في غيرها، حيث نص على أن الاندماج يكون بضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى قائمة، أو بمزج شركتين أو أكثر لتأسيس شركة جديدة^(٣). كما أجاز المنظم للشركة ولو كانت في دور التصفية بناء على أحكام النظام أن تندمج في شركة أخرى من شكلها أو من شكل آخر^(٤).

وبناءً على ما سبق، فقد تندمج الشركات غير الربحية بالضم؛ ويكون هذا النوع من الاندماج بحل شركة أو أكثر من الشركات غير الربحية، ونقل ذمتها إلى الشركة القائمة، مما يؤدي إلى زوال ذمة الشركة المندمجة زوالاً كاملاً بما تشمله من أصول وخصوم ومساهمين أو شركاء، وانقالها إلى الشركة الدامجة، أي المندمج فيها، بحيث تخلف الأخيرة الأولى خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات^(٥).

^(١) المادة (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي.

^(٢) د. خليل فيكتور، مرجع سابق. ص ٨٣.

^(٣) المادة (١/٢٢٥) من نظام الشركات السعودي الجديد.

^(٤) المادة (٣/٢٢٥) من نظام الشركات السعودي الجديد.

^(٥) د. خليل فيكتور، المرجع السابق. ص ٨٥.

كذلك يجوز أن يحدث الاندماج بين الشركات غير الربحية بالمزج؛ وتتم هذه الطريقة بحل شركتين أو أكثر وتأسيس شركة جديد تنتقل إليها الذمم المالية للشركات المندمجة، أي تمتزج شركات أو أكثر امتزاجاً يفضي إلى زوالهما معاً، وانتقال جميع أموالهما إلى شركة جديدة تؤسس لهذا الغرض^(١).

وفي جميع الأحوال، يجب أن يعد مقترح الاندماج للموافقة عليه من كل شركة طرف فيه وفقاً للأوضاع المقررة لتعديل عقد تأسيسها أو نظامها الأساس، ويحدد مقترح الاندماج شروطه، ويبين طبيعة العوض وقيمته بما في ذلك عدد الحصص أو الأسهم التي تخص الشركة المندمجة في رأس مال الشركة الدامجة أو الشركة الناشئة عن الاندماج، وبيئاً عن قدرة كل شركة طرف في الاندماج على الوفاء بديونها^(٢)، ولا يكون الاندماج صحيحاً إلا بعد تقييم أصول كل شركة طرف فيه^(٣)، ويكون المقابل في الاندماج حصصاً أو أسهماً في الشركة الدامجة أو الناشئة عن الاندماج.

ويسري قرار الاندماج ويعد نافذاً من تاريخ قيد بيانات الشركة المندمجة في سجل الشركة الدامجة لدى السجل التجاري، وفيما عدا ذلك يسري قرار الاندماج ويعد نافذاً من تاريخ قيد الشركة الناشئة عنه لدى السجل التجاري^(٤).

(١) المرجع السابق.

(٢) المادة (٢/٢٢٥) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٣) المادة (٤/٢٢٥) من نظام الشركات السعودي الجديد.

(٤) المادة (٢٢٨) من نظام الشركات السعودي الجديد.

ومن الجدير بالذكر أن الاندماج كان أحد الأسباب العامة لانقضاء الشركة التي وردت في المادة (١٦) من نظام الشركات الملغي الصادر عام ١٤٣٧هـ، إلا أن المنظم السعودي في نظام الشركات الجديد لم ينص على هذا السبب ضمن أسباب الانقضاء العامة للشركة الواردة في المادة (٢٤٣) من النظام .

المطلب الثاني

الآثار التي تترتب على انقضاء الشركة غير الربحية

(تصفية الشركة غير الربحية)

يترتب على انقضاء الشركات بصفة عامة، ومن ضمنها الشركات غير الربحية، أن تدخل في دور التصفية وفقاً لأحكام النظام، وإن تظل الشركة محتفظة إبان تلك المرحلة بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لإتمام عملية التصفية^(١).

وفي هذه الحالة يجب على الشركاء أو الجمعية العامة أو المساهمين اتخاذ إجراءات التصفية.

وفي الحقيقة، لم يعالج المنظم السعودي تصفية الشركات غير الربحية في نظام الشركات الجديد، وبالتالي يترتب على ذلك سريان أحكام التصفية الواردة في الباب الثاني عشر من النظام.

وبناءً على ما سبق، إذا انقضت الشركة لأي من أسباب الانقضاء المنصوص عليها في النظام، وجب على الشركاء، أو المساهمين، أو مديري الشركة، أو مجلس إدارتها - بحسب الأحوال - إعداد بيان يفيد بقيامهم بفحص أوضاع الشركة، ويتضمن التأكيد على أن أصول الشركة تكفي لسداد ديونها بنهاية مدة التصفية المقترحة وأن الشركة غير متعثرة وفقاً لنظام الإفلاس. ويعرض هذا البيان خلال (ثلاثين) يوماً من

(١) المادة (١/٢٤٤) من نظام الشركات السعودي الجديد.

تاريخ إعداده على الشركاء أو الجمعية العامة أو المساهمين لاتخاذ قرار بحل الشركة، ما لم يكن معداً قبل انقضائها ولم تتجاوز المدة من تاريخ إعداده (ثلاثين) يوماً^(١).

ومن المهم الإشارة إلى أنه إذا انقضت الشركة وكانت أصولها لا تكفي لسداد ديونها أو كانت متعثرة وفقاً لنظام الإفلاس، وجب عليها التقدم إلى الجهة القضائية المختصة لافتتاح أي من إجراءات التصفية وفقاً لنظام الإفلاس.

وإذا صُفيت الشركة بالمخالفة لأحكام النظام، كان الشركاء، أو المساهمون، أو مدير الشركة، أو أعضاء مجلس إدارتها -بحسب الأحوال- مسؤولين بالتضامن عن أي دين متبقٍ في ذمتها^(٢).

وفي جميع الأحوال، أوجب النظام أنه لا يجوز تصفية الشركة غير الربحية العامة إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة^(٣).

وبانقضاء الشركة، تنتهي سلطة مدير الشركة أو مجلس إدارتها. ومع ذلك، يظل هؤلاء قائمين على إدارة الشركة، ويعدون بالنسبة إلى الغير في حكم المصفي إلى أن يُعين المصفي، كما تبقى جمعيات الشركة قائمة خلال مدة التصفية، ويقتصر دورها على ممارسة اختصاصاتها التي لا تتعارض مع اختصاصات المصفي، كما يبقى للشريك أو المساهم خلال مدة التصفية حق الاطلاع على وثائق الشركة المقرر له في النظام أو عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس.

^(١) المادتان (١/٢٤٢) و (٢/٢٤٤) من نظام الشركات السعودي الجديد.

^(٢) المادة (٤/٢٤٤) من نظام الشركات السعودي الجديد.

^(٣) المادة (٥/٢٤٤) من نظام الشركات السعودي الجديد.

وعند تصفية الشركة غير الربحية، يؤول صافي أصولها عند تصفيتها إلى الأشخاص أو الكيانات غير الربحية المحددة في عقد تأسيس الشركة غير الربحية أو نظامها الأساس. وإذا كان صافي أصول الشركة غير الربحية ناشئاً عن هبة أو وصية أو وقف، فيؤول إلى الأشخاص أو الكيانات غير الربحية التي حددها الواهب أو الموصي أو الواقف.

وإذا لم يحدد عقد تأسيس الشركة أو نظامها الأساس الأشخاص أو الكيانات غير الربحية التي تؤول إليها أموالها، وإذا لم يحددها الواهب أو الموصي أو الواقف، فتؤول الأموال -بعد الحصول على موافقة الوزارة- إلى أشخاص أو كيانات غير ربحية تهدف إلى تحقيق مصارف ومجالات مماثلة أو مشابهة للمصارف والمجالات المحددة لتلك الأموال. ويلتزم الأشخاص أو الكيانات غير الربحية التي آلت إليها الأموال باستعمالها في المصارف والمجالات المحددة لها.

الخاتمة:

سعى البحث لموضوع الشركات غير الربحية في النظام السعودي، إلى بيان ماهية وأهمية الشركات غير الربحية، فهي نوع مستحدث في بيئة الأعمال السعودية، لها أغراض غير تحقيق الأرباح، تساعد على تعزيز الوظيفة الاجتماعية لرأس المال، وتوصل البحث لعدة النتائج وبعض التوصيات التي يمكن بلورتها على النحو التالي:

أولاً : النتائج:

- ١) تعتبر الشركات غير الربحية جزءاً مهماً من اقتصاديات بعض الدول، تعمل بجانب كل من الشركات الربحية، والجمعيات، بدون أن تهدف إلى تحقيق الربح .
- ٢) لا تختلف أركان الشركة غير الربحية عن مثلثيتها وأقرانها من الشركات الأخرى، إلا في عدم سعيها لتحقيق الربح، ولم يحدد المنظم السعودي المجالات التي يكون للشركات غير الربحية أن تزاول فيها نشاطها، بخلاف بعض الأنظمة العربية، مثل التشريع الأردني، إلا أن مشروع اللائحة التنفيذية للنظام وضع هذه المجالات.
- ٣) لم يفرد المنظم السعودي أحكاماً بشأن انقضاء الشركة غير الربحية عن طريق الاندماج، الأمر الذي قد ينتج عنه إشكالية عندما يتقرر اندماج الشركات غير الربحية، هل تقرر انقضاء الشركة، أم لا؟
- ٤) حسناً فعل المنظم السعودي بإنشاء سجل خاص تفيد فيه بيانات الأعضاء تعده الشركة غير الربحية لهذا الغرض.

- (٥) لم يضع المنظم السعودي أحكامًا تفصيلية للرقابة على الشركة غير الربحية من حيث مصادر تمويلها وأهمية التقارير السنوية التي تقدمها لتفعيل وضمان جدية نشاطها.
- (٦) لم يضع المنظم السعودي أحكامًا تفصيلية بشأن إدارة الشركة.

التوصيات:

(١) يتعين تحديد المجالات التي يجوز للشركات غير الربحية أن تمارسها، وذلك بسرعة إصدار اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد.

(٢) وضع أحكام تحدد مصير الشركة غير الربحية إذا قررت الاندماج.

(٣) ينبغي على المنظم السعودي وضع أحكامًا تفصيلية للرقابة والتفتيش على الشركة غير الربحية من حيث مصادر تمويلها وأهمية التقارير السنوية التي تقدمها لتفعيل وضمان جدية نشاطها.

(٤) ينبغي على المنظم السعودي وضع أحكامًا تفصيلية بشأن إدارة الشركة، بشكل أكبر مما هو عليه في الوضع الحالي.

المراجع

أولاً- الكتب العامة والمتخصصة:

- د.أبو زيد رضوان. الشركات التجارية في القانون الكويتي المقارن. القاهرة. دار الفكر العربي. ١٩٧٨.
- د. أسامة نائل المحيسن. الوجيز في الشركات التجارية . دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن، ٢٠٠٩.
- د. أكرم ياملكي. القانون التجاري للشركات (دراسة مقارنة). دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ٢٠١٠.
- د. بدر محمد معجل العنزي. ادارة الشركات غير الربحية في القانون السعودي. وفقا لمشروع الشركات غير الربحية. المجلد الثاني. العدد ٣٠. السنة ٢٠٢٠.
- د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.
- د. عدنان بن صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، الطبعة الخامسة، مكتبة جرير، ١٤٤٤هـ.
- د. عزيز العقيلي. الوسيط في الشركات التجارية (دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الثالثة. ٢٠١٢.
- د. فوزي محمد سامي. الشركات التجارية : الأحكام العامة والخاصة (دراسة مقارنة). مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. ١٩٩٩.

- د. فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري. الجزء الأول. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان .
الأردن، الطبعة الأولى. الإصدار رقم ١٢. السنة ٢٠٠٨.
- د. محمد بن براك الفوزان. الأحكام العامة للشركات: دراسة مقارنة. مكتبة القانون والاقتصاد.
الرياض. ١٤٣٥هـ. ٢٠١٤.
- د. مساعد سعود الجابري. شرح النظام التجاري السعودي: الاعمال التجارية: التاجر- الشركات
التجارية. العقود التجارية، عمليات البنوك. الخبر. ١٤٣٥هـ. ٢٠١٤م.
- د. مصطفى كمال طه. الشركات التجارية: الاحكام العامة في الشركات. شركات الاشخاص.
شركات الأموال. أنواع خاصة من الشركات. الاسكندرية. دار الجامعة الجديدة. ١٩٩٨.
- د. عزيز العكيلي. الوسيط في التشريعات التجارية، الطبعة الثانية. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٢٠١٥.

ثانياً: المجالات والدوريات العلمية

- د. خليل فيكتور تادرس، الجوانب القانونية للشركات غير الهادفة للربح " دراسة مقارنة" بحث مقدم لمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (٨)، السنة الثانية، ديسمبر ٢٠١٤.
- د. غسان خالد. التنظيم القانوني للجمعيات الخيرية في فلسطين. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). جامعة النجاح الوطنية، نابلس. فلسطين. المجلد ٢١. السنة ٢٠٠٧.
- د. فهد على الزميع. الشركات غير الربحية. دراسة تحليلية مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. جامعة المنصورة. كلية الحقوق. جامعة المنصورة. ٢٠٢١.